27 October 2015
Arabic

الدورة السبعون

البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل
للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)
واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من
أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار

متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية
(مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل
من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد إعلان بربادوس^(١) وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول
الجزرية الصغيرة النامية^(٢)، وإعلان موريشيوس^(٣)، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس،
٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)،
الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة
النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع
E.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.



برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٤)، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)^(٥) و خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(٦)، بما في ذلك الفصل السابع المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٧)،

وإذ تعيد كذلك تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، وإذ تسلّم بأنه يستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية ويسعى إلى إتمام ما لم ينجز من أعمالها، وإذ تشدد على أهمية تنفيذ هذه الخطة الجديدة الطموحة التي تركز على القضاء على الفقر وتهدف إلى تعزيز الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ المتعلق بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتكملها وتدعمها وتساعد على تحديد الغايات المتصلة بوسائل تنفيذها بوضع سياسات واتخاذ إجراءات عملية في إطار شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية المستدامة،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد الوثائق الختامية وقرارات جميع المؤتمرات والعمليات ذات الصلة بأولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك في جملة أمور إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٨)،

وإذ تتطلع إلى دورة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس في كانون الأول/ديسمبر، وإذ تؤكد التزامات جميع الدول بالعمل على

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٥) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٧) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٨) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

التوصل إلى اتفاق طموح وعالمي في ما يتعلق بالمناخ، وإذ تؤكد من جديد أن البروتوكول، أو أي صك قانوني آخر أو وثيقة ختامية متفق عليها تحظى بقوة النفاذ بموجب الاتفاقية وتسري على جميع الأطراف، يجب أن يتصدى بطريقة متوازنة لأُمور من حملتها التخفيف والتكيف والتمويل وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات وشفافية الإجراءات والدعم،

وإذ تشير إلى قراراتها ٢٠٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٩٠/٦٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ و ١/٦٨ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ و ١٥/٦٩ المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ و ٢١٧/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٢٨٨/٦٩ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥،

وإذ تؤكد من جديد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تشكل حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة بالنظر إلى مواطن الضعف الخاصة التي تنفرد بها، وأنها لا تزال تواجه قيودا في بلوغ أهدافها في جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإذ تنوه بتولي الدول الجزرية الصغيرة النامية زمام الأمور والقيادة في التغلب على بعض هذه التحديات، وإذ تشدد في الوقت نفسه على أن تحقيق النجاح سيظل صعبا ما لم يكن هناك تعاون دولي،

وإذ ترحب بالشراكات المعلن عنها في، مناسبات من بينها، المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في آييا، في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، من جانب الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجموعات الرئيسية، وإذ تسلّم، في هذا الصدد، بأن التعاون الدولي والشراكة من مختلف الأنواع وبين مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإذ ترحب أيضا بالحوار غير الرسمي المتعلق بالشراكات الذي أجري في نيويورك في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥،

وإذ ترحب أيضا بعقد اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما الاجتماع المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار موضوع "مسار ساموا: ترجمة الرؤية إلى عمل"، المعقود في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥،

وإذ تسلّم بأنه من المهم للغاية تعبئة الموارد من جميع المصادر من أجل تنفيذ مسار ساموا تنفيذا فعالا،

وإذ تسلّم بأنه، على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية وما تقوم به من تعبئة لمواردها المحدودة، فإن ما أحرزته من تقدم في تحقيق الأهداف

الإغائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإغائية للألفية، وفي تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، لم يكن متكافئا بل إن بعضها شهد تراجعاً من الناحية الاقتصادية، وبأنه لا يزال هناك عدد من التحديات الهامة،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تعميم مراعاة التنمية المستدامة على جميع المستويات عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلات التي تربط بينها، بغية تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها،

وإذ تشير إلى اختتام السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية: ٢٠١٤ بنجاح في شباط/فبراير ٢٠١٥، ومساهمة هذه السنة الدولية في التوعية على الصعيد العالمي بالتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية المستدامة، وكذلك بغنى ثقافتها وتراثها الطبيعي،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(٩)؛

٢ - تعيد تأكيد الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وتحث على تنفيذها على وجه الاستعجال وبفعالية، فضلا عن متابعتها واستعراضها بفعالية؛

٣ - ترحب بتحديد المجتمع الدولي التزامه باتخاذ إجراءات عاجلة ملموسة لمعالجة مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومواصلة البحث بصورة منسقة عن حلول، بما في ذلك حلول إضافية للتحديات الرئيسية التي تواجهها. بما يدعم تنفيذ مسار ساموا؛

٤ - تعيد تأكيد أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المحددة في مسار ساموا، والواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والوثائق الختامية لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة؛

٥ - تقر في هذا الصدد بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية ملتزمة بتنفيذ مسار ساموا وتقوم، لهذا الغرض، بتعبئة الموارد على الصعيدين الوطني والإقليمي بالرغم من قاعدها مواردها المحدودة، وتهيب بالمجتمع الدولي مساعدة ودعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ مسار ساموا، بطرق منها إدماج مضامينه في سياساتها وأطرها الإغائية الوطنية والإقليمية؛

٦ - تحث جميع الشركاء على إدماج مسار ساموا في أطرهم وبرامجهم وأنشطتهم التعاونية، حسب الاقتضاء، لضمان متابعته وتنفيذه بفعالية؛

(٩) A/70/269.

- ٧ - تذكر بضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني بالكامل في كافة اجتماعات القمة والمؤتمرات والدورات الاستثنائية التي تعقدها الأمم المتحدة وعمليات متابعتها؛
- ٨ - تهيب بمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية وغيرها من الشركاء الإنمائيين المتعددي الأطراف مواصلة دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تنفيذ استراتيجياتها وبرامجها الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بإدماج أولويات وأنشطة الدول الجزرية الصغيرة النامية في أطرها الاستراتيجية والبرنامجية ذات الصلة، بوسائل منها عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على المستويين الوطني والإقليمي، تمثيا مع ولاياتها وأولوياتها الشاملة؛
- ٩ - تحث على التنفيذ التام والفعال للالتزامات والشراكات المعلن عنها في المؤتمر، وتنفيذ الأحكام المتعلقة بوسائل التنفيذ، حسب ما ورد في مسار ساموا؛
- ١٠ - ترحب بالاجتماع الوزاري المتعلق بالأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في ميلانو، بإيطاليا، في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وتحيط علما مع التقدير بإعلان ميلانو المتعلق بتعزيز الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية، في إطار مسار ساموا؛
- ١١ - تقرر، وفقا للفقرة ١٠١ من مسار ساموا، وتمشيا مع أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية، إنشاء إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ورصد التعهدات والالتزامات المقدمة من إطار شراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية وضمان تنفيذها بالكامل، بغية تعزيز المتابعة الفعلية والناجعة للشراكات القائمة، ولا سيما الشراكات الجديدة المعلن عنها في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشجيع إقامة شراكات جديدة حقيقية ودائمة من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتقرر في هذا الصدد:
- (أ) أن تشكل لجنة توجيهية تكون مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو أعضاء الوكالات المتخصصة، ترأسها دولة عضو في الدول الجزرية الصغيرة النامية ودولة غير عضو في هذه الدول، من أجل دعم متابعة الشراكات القائمة للدول الجزرية الصغيرة النامية والترويج والدعوة لإنشاء شراكات جديدة لهذه الدول. وتوجه الدعوة إلى كيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمجموعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة للمساهمة حسب الاقتضاء؛ وتؤدي الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا سيما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية دورا داعما للجنة التوجيهية؛

وينبغي أن يعقد الاجتماع الأول للجنة في أقرب وقت ممكن، في موعد أقصاه شباط/فبراير ٢٠١٦، حيث سيناقش مسائل من بينها أساليب عمل اللجنة؛

(ب) أن تنظم سنويا حوارا عالميا لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية يكون عملي المنحى ومركزا على النتائج، يتيح فرصا لاستعراض التقدم المحرز في الشراكات القائمة، وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، وتناول التحديات والحلول المستمدة من شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتشجيع على إنشاء شراكات جديدة للدول الجزرية الصغيرة النامية بما يتماشى مع أولوياتها؛

(ج) أن يستعرض الحوار العالمي لأصحاب المصلحة المتعددين المتعلق بشراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية التقارير المرحلية المتعلقة بالشراكات المقدمة، حسب الاقتضاء، من الحوارات الإقليمية والوطنية في مجال الشراكات وتُستحدث آلية إبلاغ موحدة لهذا الغرض، بالتشاور مع الدول الأعضاء، تأخذ في اعتبارها آليات الإبلاغ القائمة وضرورة التقليل إلى أدنى حد من عبء الإبلاغ، وضمان اتساق الإبلاغ؛

(د) أن تشجع الحوارات الإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين المتعلقة بشراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية على أن تتولى من خلال المحافل القائمة، حسب الاقتضاء، وخاصة من خلال اللجان الإقليمية، بالتعاون الوثيق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والشركاء، عمليات الاستعراض وتقديم التوصيات في مجال السياسات العامة على الصعيد الإقليمي؛

(هـ) أن تشجع الدول الجزرية الصغيرة النامية على تنظيم حوارات وطنية لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية على أساس طوعي، وفقا لاحتياجاتها وأولوياتها وظروفها، وتدعو منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا الصدد، بناء على طلبها؛

١٢ - تطلب إلى وحدة التفتيش المشتركة أن تقدم النتائج الكاملة للاستعراض الشامل للدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، كإضافة إلى تقرير الأمين العام^(٩) قبل نهاية الدورة السبعين، وفقا للقرار ٢٨٨/٦٩؛

١٣ - تشدد على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لقضايا وشواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وعملياتها ذات الصلة؛

- ١٤ - تقرر تكريس يوم واحد من الاجتماعات المقبلة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لتناول موضوع التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية المستدامة ومتابعة وتنفيذ مسار ساموا؛
- ١٥ - تحت على ربط صلات فعالة بين متابعة واستعراض ترتيبات خطة عام ٢٠٣٠ وترتيبات جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك مسار ساموا، وفقا للفقرة ٨٢ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛
- ١٦ - تقرر إجراء استعراض من استعراضات منتصف المدة، ومتابعة التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ مسار ساموا، في موعد أقصاه عام ٢٠١٩؛
- ١٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الحادية والسبعين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛
- ١٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والسبعين، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"، البند الفرعي المعنون "متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية".